الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«فيتش»: الشرق الأوسط سيشهد تخفيض التصنيف في 2016

لندن ـ رويترز: قال كبير المحللين المعنيين بالتصنيفات السيادية في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني جيمس مكورماك في مقابلة إن الأسواق الناشئة تواجه موجة جديدة من خفض التصنيفات العام المقبل إذ ان البرازيل عرضة لخفض تصنيفها إلى «عالي المخاطر» بينما قد تحصل منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على «نظرة مستقبلية سلبية». وأضاف: «الشرق الأوسط وأفريقيا هي المنطقة التي سنشهد فيها معظم التخفيضات في التصنيفات. لم نعط هذه المنطقة من قبل نظرة مستقبلية سلبية (وإن كان أكثر من 20 ٪ من الجهات السيادية فيها حاصلة على نظرة سلبية) لكننا قد نفعل ذلك».

تسيطر على إجمالي أرباح السوق بـ 46٪

«الوطني»: البنوك تقود نمو أرباح الشركات المدرجة بـ 13٪

1,23 مليار دينار أرباح 166 شركة مدرجة بتراجع 2٪

12٪ انكماش خسائر الشركات إلى 52 مليون دينار مقابل زيادة عددها إلى 38 شركة

إعلانات أرباح الشركات لم يكن لها أثر كبير على أسعار الأسهم

قطاع الاتصالات يتراجع مع دخول شركات غير تقليدية في المنافسة

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان البيانات المالية للأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015 للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أظهرت أداء متواضعا، فقد قابل أداء البنوك القوي التراجع في نتائج قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وقد تسبب هذا التراجع في غياب أي حوافز لإنعاش السوق.

وبلغت الأرباح الإجمالية لـ 166 شركة مدرجة 1,23 مليار دينار مسجلة تراجعا بواقع 2٪ مقارنة بالأشهر الـ 9 الأولى من العام 2014. ولكن استمرت الخسائر في الانكماش بواقع 12٪ على أساس سنوي في الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015 لتصل إلى 52 مليون دينار، إلا أن عدد الشركات التي سجلت خسائر قد ارتفع إلى 38 شركة من 28 شركة.

واستمرت البنوك في قيادة النمو مسجلة ارتفاعا في الأرباح بواقع 13٪ على أساس سنوي. وقد استفادت البنوك من تحسن البيئة التشغيلية وقوة نمو الائتمان. وهكذا تستأنف أرباح البنوك سيطرتها على قطاع الشركات المدرجة بحصة تبلغ 46٪ من إجمالي الأرباح، وبهذا تكون حصة البنوك قد ارتفعت بواقع 4 نقاط مئوية في الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015 بينما تراجعت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات.

وأشار التقرير الى ارتفاع الأرباح في بعض القطاعات الأخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فقد جاء قطاع التأمين في المرتبة الثانية من ناحية مساهمته في النمو تبعه كل من قطاع الصناعة وقطاع العقار. وقد جاء أداء قطاع التأمين قويا، حيث حققت معظم شركات القطاع نموا جيدا في الأرباح، بينما جاء النمو في قطاع العقار نتيجة أرباح ضخمة تحققت في شركة واحدة، في حين حققت الكثير من الشركات الأخرى في القطاع تراجعا في الأرباح على خلفية تباطؤ نمو سوق العقار في فترة الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015.

وتسبب أداء شركات الاتصالات في تراجع نمو أرباح الشركات، وذلك لتراجع أرباحها بنحو الربع تقريبا. فقد شهدت أكبر شركتين من شركات الاتصالات تراجعا ملحوظا في الأرباح. وقد جاء هذا التراجع نتيجة التنافسية التي شهدها القطاع والتي دخلت من ضمنها شركات أخرى غير تقليدية، كما شهدت بعض الشركات خسائر في الصرف الأجنبي والتي لها علاقة بدخول تلك الشركات في أسواق دول شمال أفريقيا وبعض الأسواق الأخرى. كما شهد قطاع النفط والغاز تراجعا ملحوظا في أرباح الشركات مسجلا تعادلا في الأرباح خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015. وصادف ذلك تراجعا كبيرا في أسعار النفط بنحو 50٪ في الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015 مقارنة بالأشهر الـ 9 الأولى من العام 2014. إلا أن هذا القطاع يعد صغيرا في الحجم وذا أثر محدود على إجمالي الأرباح.

وكشف التقرير ان شركات الخدمات المالية غير المصرفية جاءت في المرتبة الثانية كأكبر القطاعات تسببا في تراجع نمو أرباح الشركات. فقد أظهر هذا القطاع بعض مؤشرات التعافي بصورة بطيئة خلال السنوات الماضية إلا أن تراجع أداء الأسهم الكويتية والإقليمية في الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2015 قد ترك أثره على المحافظ الاستثمارية للشركات، فقد شهدت أكثر من 75٪ من الشركات تراجعا في الأرباح على أساس سنوي.

ويبدو أن إعلانات أرباح الشركات لم يكن لها أثر كبير على أسعار الأسهم، إذ لم تشهد مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية أي تحركات ملحوظة خلال فترة الإعلان عن النتائج.

إجمالي الأرباح

(مليار دينار)

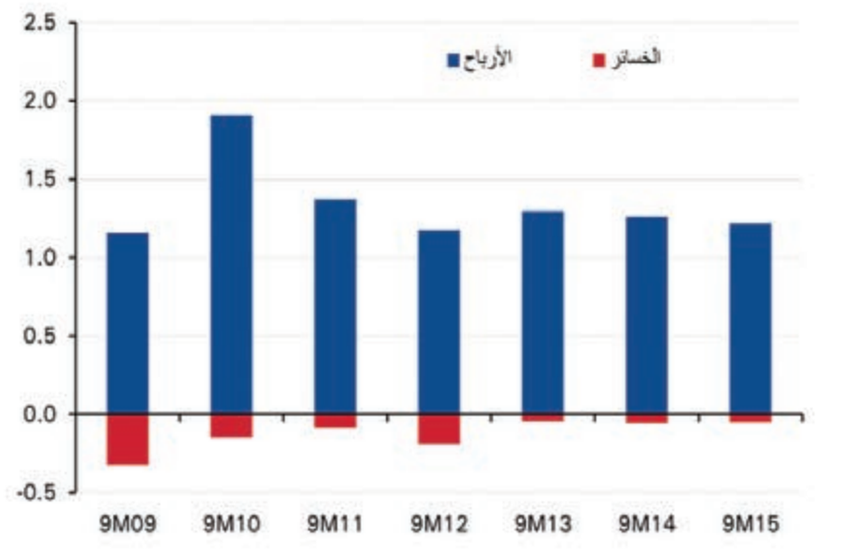

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية

مساهمة القطاعات

(٪ من كافة الأرباح)

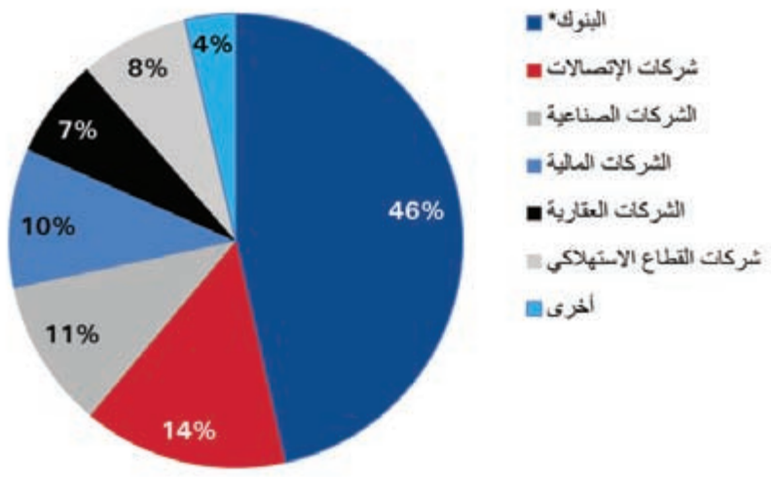

المصدر: وزارة المالية

الأرباح حسب القطاع

(مليون دينار)	صافي الأرباح خلال اول تسعة اشهر 2014	2015	النمو السنوي (%)
البنوك*	507	573	13.0
المواد الأساسية	236	179	-24.1
السلع الإستهلاكية	122	131	7.1
الخدمات الإستهلاكية	115	123	6.7
المالية	133	86	-34.9
الصحة	55	59	7.8
الصناعية	33	37	10.2
التأمين	18	29	64.5
النفط والغاز	18	6	-67.2
العقارية	8	0	-101.4
التكنولوجيا	6	6	0.6
الإتصالات	4	3	-25.4
المجموع	**1,256**	**1,232**	**-1.9**

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية

*تم تعديله ليتناسب ودمج بنك بوبيان مع بنك الكويت الوطني

نظرة مستقبلية مستقرة وتقدم كبير في تنظيف الميزانية من آثار الأزمة

«موديز» ترفع تصنيف الودائع لدى بنك الخليج إلى A3

محمود عيسى

أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني عن رفع تصنيفها لودائع بنك الخليج على المدى البعيد الى A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة من التصنيف السابق Baa1، كما رفعت تصنيف تقييم الائتمان الأساسي المستقل من ba2 الى ba1، كما ثبتت الوكالة تصنيفات الودائع على المدى القصير عند مستوى برايم 2، كما أعادت الوكالة مراجعتها للنظرة المستقبلية على المدى البعيد ورفعتها من إيجابية الى مستقرة.

وقالت الوكالة أنها استندت في هذه الإجراءات الى عدد من العوامل منها استمرار تحسن جودة أصول البنك وتغطية المخصصات، حيث من المتوقع ان تستمر في التحسن خلال الفترات المقبلة، وتعزيز عمليات إدارة المخاطر في البنك، وتخفيض المخاطر في الميزانية العمومية للبنك، إضافة الى توقعات الوكالة باستمرار بقاء الربحية الجوهرية تتسم بالمرونة فيما عوامل حماية الرسملة ومصادر تمويلها ستبقى كافية.

الدعم الحكومي

وقالت الوكالة ان البنك تمكن من تحقيق تقدم كبير على صعيد تنظيف ميزانيته العمومية من الديون المتعثرة في أعقاب الخسائر التي مني بها عام 2008، حيث تراجع مؤشر القروض المتعثرة من 6,7٪ في نهاية عام 2013 الى 3,3٪ بحلول نهاية عام 2014، فيما ارتفعت التغطية الإجمالية لمخصصات القروض المتعثرة الى 189٪ مقارنة مع 95٪ للفترة ذاتها من عام 2013.

ولم يفت الوكالة التنويه الى انها ترى ـ كعادتها في تصنيف البنوك الكويتية ـ إمكانية عالية جدا للحصول على الدعم الحكومي للودائع المصنفة في بنك الخليج إذا نشأت ضرورة لمثل هذا الإجراء، وهو ما يعكس السجل التاريخي للحكومة الكويتية في دعم جميع البنوك التي تواجه صعوبات، كما حصل مع بنك الخليج ذاته في عام 2009.

ضغوط الائتمان

ونوهت وكالة موديز من ناحية أخرى الى ان الضغوط على الوضع الائتماني للبنك في المدى القصير ستكون محدودة، مع احتمالات رفع التصنيف إذا ما استطاع البنك تقليص درجة التركزات والانكشاف على قطاع العقار في ميزانيته العمومية بصورة كبيرة مع القدرة على تحسين مصدات رأس المال، ناهيك عن استمرار المحافظة على جودة الأصول القوية.

ولكن الوكالة قالت في الوقت ذاته بأنه على عكس هذه التصنيفات الإيجابية، فربما تجد نفسها مضطرة الى تخفيض تصنيفات بنك الخليج في حال ارتفعت نسبة القروض المتعثرة وغير المنتجة، وخصوصا في صفوف كبار المقترضين من عملاء البنك مع احتمال تعرض القوة الرأسمالية للضعف، أو انخفاض قدرة البنك على توليد الأرباح.

تحسن الأصول

وتوقعت موديز ان يحقق البنك مزيدا من التحسن على نوعية الأصول فيما ينخفض معدل القروض المتعثرة الى إجمالي القروض ليصل الى 2٪ فقط في عام 2016، وهو ما يتماشى مع التوقعات بالنسبة للبنوك الكويتية الاخرى المصنفة من قبل الوكالة.

ورأت الوكالة ان الانكشاف على العقار وعلى شركات الاستثمار والقروض الشخصية لأغراض شراء الأوراق المالية ـ وهي القطاعات التي كانت مصدرا لمعظم المشاكل التي واجهها النظام المصرفي خلال عامي 2008 و2009، قد تراجع الى حوالي 31٪ من إجمالي الإقراض، كما في نهاية عام 2014 مقارنة مع 47٪ في نهاية عام 2009، وهذا يطابق الى حد كبير المستويات النظيرة لدى النظام المصرفي الكويتي ككل.

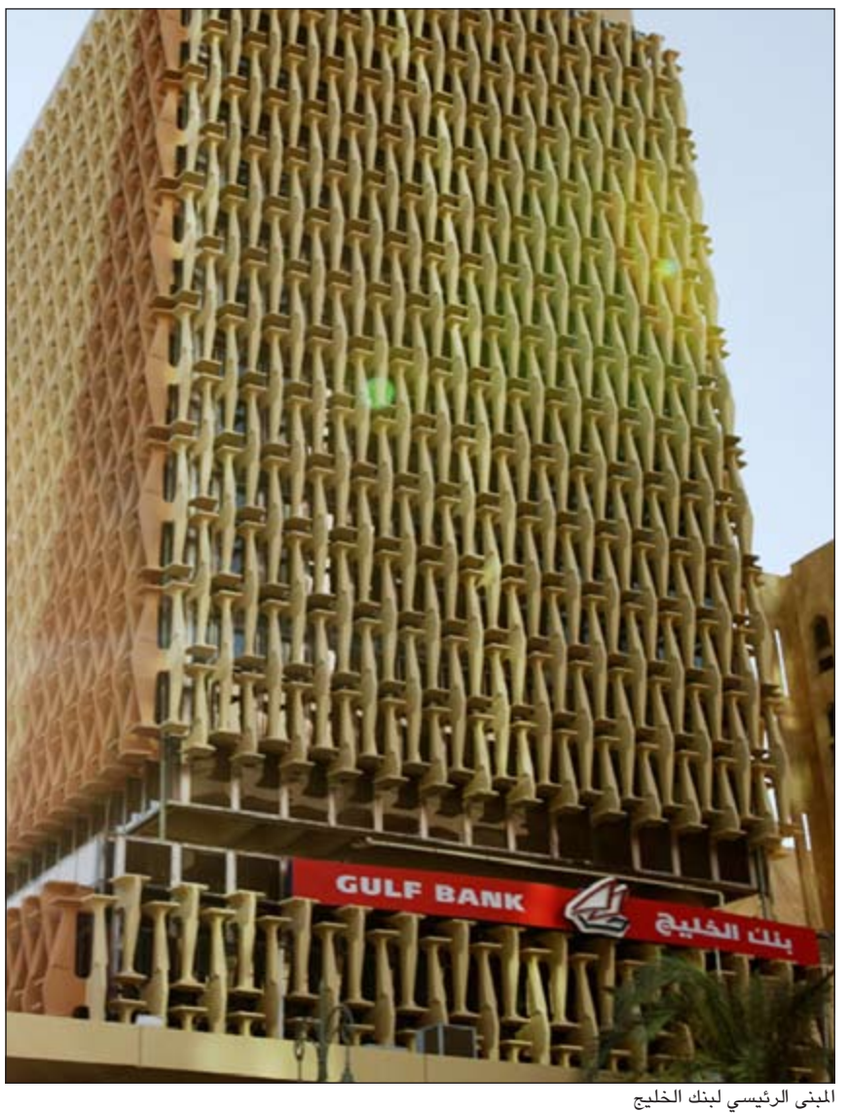

المبنى الرئيسي لبنك الخليج

معدل القروض المتعثرة سينخفض إلى 2٪ السنة المقبلة

أكثر من 5٪ في يوم واحد

الأسهم الصينية تتكبد أكبر خسائرها منذ الصيف مع توسيع نطاق التحقيقات

شنغهاي ـ رويترز: هبطت الأسهم الصينية أكثر من 5٪ مسجلة أكبر خسائرها اليومية منذ موجة الهبوط التي شهدتها في الصيف بعدما قالت «رويترز» ان الهيئة المعنية بتنظيم سوق الأسهم وسعت نطاق تحقيقاتها مع شركات سمسرة لتشمل رابع أكبر شركة للأوراق المالية في البلاد.

ويسلط الهبوط الحاد للأسهم أثناء التداولات الضوء على تقلبات الأسواق الصينية قبل القرار المتوقع من صندوق النقد الدولي يوم الاثنين بخصوص ادراج اليوان في سلته لعملات الاحتياطيات العالمية.

وقال مصدران مطلعان لـ «رويترز» ان لجنة تنظيم الأوراق المالية في الصين تجري تحقيقا مع شركة هايتونغ للأوراق المالية وذلك عقب تحقيقات مماثلة مع شركتين أخريين من شركات السمسرة المحلية.

ولم تتضح أسباب محددة للتحقيقات لكن جو يونغ تاو المحلل لدى سيندا للأوراق المالية قال ان اللجنة ربما تحاول السيطرة بشكل أفضل على عمليات التداول بالاقتراض بعد ما شهدته السوق من انهيار شبه تام قبل أشهر قليلة.

وزادت ضغوط البيع المبكرة في أواخر جلسة التداول امس لتدفع مؤشر سي.اس.آي 300 للأسهم القيادية الى الهبوط 5,4٪ بينما انخفض مؤشر شنغهاي المجمع 5,5٪ في أكبر خسائرهما اليومية بالنسبة المئوية منذ أواخر أغسطس في ذورة موجة الهبوط الصيفية.

وسجل المؤشران أيضا أضعف أداء أسبوعي لهما منذ أغسطس اذ خسر كل منهما أكثر من 5٪ من جهة اخرى، أظهرت بيانات رسمية نشرت ان أرباح الشركات الصناعية الصينية هبطت 4,6٪ في اكتوبر عن مستواها قبل عام مواصلة التراجع للشهر الخامس على التوالي.

وقال المكتب الوطني للاحصاءات في موقعه على الانترنت ان الارباح الصناعية ـ التي تغطي المشاريع الكبيرة التي تزيد ايراداتها السنوية عن 20 مليون يوان (3,13 ملايين دولار) من عملياتها الرئيسية ـ انخفضت 2٪ في الاشهر العشرة الاولى من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من 2014.

وفي سبتمبر تراجعت الارباح 0,1٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي.

وقال مكتب الاحصاءات ان هبوط المبيعات وتزايد التكاليف أضرا بالارباح في صناعات النفط والصلب والفحم وكلها ساهمت في الارباح الصناعية المخيبة للآمال في اكتوبر.

واشارت البيانات الى ان صناعة التعدين كانت الاكثر تخلفا عن باقي الصناعات مع هبوط الارباح بنسبة 56,3٪ على اساس سنوي في الاشهر العشرة الاولى من العام.

وقال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ يوم الثلاثاء الماضي ان الصين تتجه الى تحقيق المستوى الذي تستهدفه للنمو الاقتصادي هذا العام والبالغ نحو 7٪ وان ثاني اكبر اقتصاد في العالم يشهد تعديلات للحفاظ على نمو معقول في الاجلين المتوسط والطويل.

واعلنت سلطات الجمارك الصينية يوم الاربعاء الماضي عددا من الاجراءات الجديدة لمساعدة المصدرين والمستوردين، ووصفت البيئة الحالية للتجارة الخارجية بأنها «معقدة وقاتمة».

وتشمل السياسات الجديدة خفض تكاليف متنوعة على المستوردين والمصدرين وتبسيط اجراءات التخليص الجمركي للسلع وجمع المزيد من الاحصائيات الدقيقة.

ترقب لادخال اليوان ضمن سلة العملات الاثنين

مستثمر يشير إلى لوحة إلكترونية تعرض خسائر الأسهم (رويترز)